

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit

مؤشر مدراء المشتريات في الإمارات يرتفع إلى أعلى من 50.0 نقطة في شهر سبتمبر، لكن يشير إلى ضعف النمو

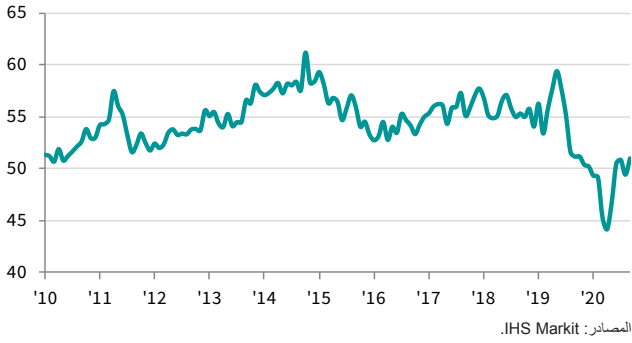
النتائج الأساسية:

تحسن ظروف العمل للمرة الثالثة في أربعة أشهر

نمو الأعمال الجديدة في ظل تقديم الشركات خصومات أكبر

مخاوف التدفق النقدي تحفز على المزيد من خفض الوظائف

مؤشر PMI للإمارات
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 24 سبتمبر 2020.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit قائلاً: "أدى استمرار قيود كوفيد-19 إلى أن يحوم مؤشر مدراء المشتريات حول مستوى الـ 50.0 نقطة في الأشهر الأخيرة، على الرغم من ارتفاع الإنتاج والأعمال الجديدة، حيث استمرت الشركات في خفض أعداد الوظائف في محاولة لخفض النفقات وإدارة التدفق النقدي. وساعدت على ذلك أيضاً جهود التخفيضات القوية في شهر سبتمبر، وهي الأكبر منذ نهاية عام 2019.

"الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الارتفاع الأخير في حالات كوفيد-19 المؤكدة الذي قد يؤدي إلى إعادة فرض قيود الإغلاق في المستقبل. وبالنظر إلى الطبيعة الضعيفة للتعافي الحالي، يمكن أن تؤدي أي تدابير أخرى إلى "تراجع مزدوج" في النشاط التجاري. وانعكاساً لضعف التوقعات، سجل مستوى ثقة الشركات ثاني أدنى مستوى له على الإطلاق، إذ لم يرتفع إلا عن مستوى شهر أغسطس التاريخي الأدنى".

أشارت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات إلى أن الشركات الإماراتية غير المنتجة للنفط شهدت تحسناً متجدداً في اقتصاد القطاع الخاص في شهر سبتمبر. وسجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي أعلى من 50.0 نقطة للمرة الثالثة فقط منذ طرح تدابير الإغلاق الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-19)، مدفوعاً بزيادة أسرع في مستويات الإنتاج وزيادة إضافية في الأعمال الجديدة. ومع ذلك، ظلت المخاوف من ضعف التوقعات بالنسبة للاقتصاد ومشكلات التدفقات النقدية المستمرة قائمة لدى الشركات، ما أدى إلى مزيد من التخفيض - وإن كان بشكل أبطأ - في التوظيف. كانت معدلات الطلب مدفوعة جزئياً بالخصومات التي وصلت إلى أقوى مستوياتها منذ نهاية عام 2019.

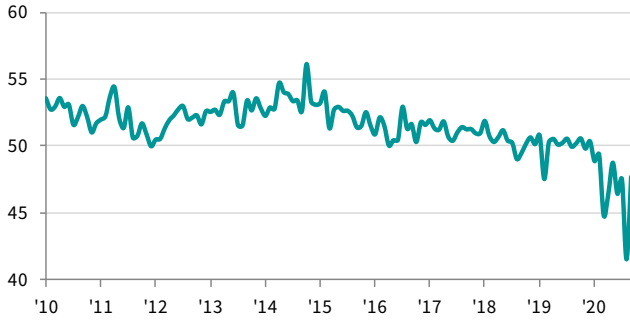
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) لمجموعة IHS Markit في الإمارات - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 49.4 نقطة في شهر أغسطس إلى 51.0 نقطة في شهر سبتمبر، وهي أعلى قراءة في 11 شهراً، وتُعد توسعاً جديداً في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ومع ذلك فقد ظل المؤشر أدنى بكثير من المستوى المتوسط (54.3 نقطة)، وأشار فقط إلى تحسن طفيف في ظروف الأعمال إجمالاً.

أفادت الشركات الإماراتية بزيادة أخرى في الإنتاج في نهاية الربع الثالث، مما يمدد سلسلة النمو إلى أربعة أشهر. وجدير بالذكر أن التوسع قد تسارع منذ شهر أغسطس، لكنه ظل أضعف من أعلى مستوى له مؤخراً في شهر يوليو.

تابع...

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



المصادر: IHS Markit.

تعليق

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

وكان ارتفاع مستويات النشاط مدعوماً بالارتفاع القوي في الأعمال التجارية الجديدة، حيث سجلت الشركات انتعاشاً إضافياً في طلب المستهلكين بعد تخفيف قيود فيروس كورونا. كما أفادت الشركات بارتفاع مبيعات التقدير للمرة الثانية فقط في ثمانية أشهر، لكنها لم تشهد سوى زيادة طفيفة بشكل عام.

وفي حين ربطت الشركات في كثير من الأحيان ارتفاع المبيعات بتحسين بيئة السوق، كانت هناك أيضاً عدة حالات من التخفيضات التي طُرحت للمساعدة في تحفيز الطلب. وجدير بالذكر أن هذه التخفيضات قد وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ شهر ديسمبر الماضي. في الوقت ذاته ارتفعت أعباء التكلفة للشهر الخامس على التوالي، ولكن بشكل طفيف.

وأدى تدفق الطلبات الجديدة إلى انخفاض أبطأ في التوظيف في القطاع الخاص في شهر سبتمبر، وهو أقل انخفاض مسجل منذ شهر مايو. ومع ذلك، أفادت الشركات التي خفضت أعداد القوى العاملة بأن القيود المفروضة على التدفق النقدي ونفقات الأعمال ظلت شديدة.

وظهرت هذه القيود أيضاً في بيانات المخزونات، حيث خفضت الشركات الإماراتية الإنفاق على المشتريات لأول مرة في الفترة الأخيرة من نمو الإنتاج. وبدلاً من ذلك، استخدمت شركات كبيرة مخزونات مستلزمات الإنتاج الموجودة لتلبية احتياجات الإنتاج، الأمر الذي أنهى فترة أربعة أشهر سابقة من تراكم المخزون.

استمر تحسن مواعيد التسليم في شهر سبتمبر، ولكن بوتيرة هامشية فقط. وقالت بعض الشركات إن هناك مزيد من التأخير في المدفوعات للموردين مع تصاعد مشاكل التدفق النقدي.

بالنظر إلى الأشهر الـ 12 المقبلة، أظهرت الشركات مرة أخرى القليل من التفاؤل بشأن النشاط المستقبلي في شهر سبتمبر. وارتفعت درجة الثقة عن المستوى القياسي المنخفض لشهر أغسطس، لكنها كانت ثاني أضعف مستوى في تاريخ السلسلة، حيث أشارت الشركات إلى أن التعافي الاقتصادي سيكون ضعيفاً.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستمارة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر سبتمبر 2020 في الفترة من 11-24 سبتمبر 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعلماء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلتها على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.